إيران تحذر مواطنيها من محاولات «الأعداء» لتجنيدهم

عراقجي: شروطنا للتفاوض تشمل رفع العقوبات واحترام حقنا في النووي السلمي

عباس عراقجي

«وكالات» : أفادت وسائل إعلام رسمية أمس الثلاثاء بأن استخبارات الحرس الثوري الإيراني حذرت المواطنين الإيرانيين من تزايد محاولات التجنيد من جانب أجهزة مخابرات دول معادية.

ويتزايد قلق إيران حيال التعرض لاختراق من جانب جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) في ظل خوضها لحرب غير مباشرة لعقود مع إسرائيل، التي تمكنت من اغتيال عدد كبير من القادة العسكريين والعلماء النوويين في حربها الجوية التي استمرت 12 يوما على إيران الشهر الماضي.

وخلال 9 أيام من الحرب غير المسبوقة بين إسرائيل وإيران، ركزت المخابرات الإسرائيلية عمليتها على استهداف أبرز القادة العسكريين، لا سيما ضمن الحرس الثوري، فضلا عن «العلماء النوويين».

ومنذ 13 يونيو الماضي، اغتالت إسرائيل، سواء عبر الغارات أو المسيرات، والسيارات المفخخة، حوالي 17 عالماً من أبرز عقول إيران النووية، وفق ما نقلت القناة الـ 12 الإسرائيلية في تقرير سابق لها في يونيو الماضي.

فيما دأب الأمن الإيراني منذ بدء الحرب على الإعلان بشكل شبه يومي عن القبض على عشرات «العملاء والجواسيس» الذين تواصلوا مع الجانب الإسرائيلي.

في حين أكد الجانب الإسرائيلي أنه حضر لعمليته هذه، ومن ضمنها التوغل في الداخل الإيراني عبر العملاء منذ سنوات.

وكشفت مصادر إسرائيلية في هذا السياق، أن فرقا من الموساد انتشرت على الأراضي الإيرانية قبل فترة وربت عدة مجموعات.

كما استقدمت أجهزة من الخارج عبر شركات تجارية محلية دون علمها في سيناريو شبيه بتفجيرات البيجر التي طالت الصيف الماضي المئات من عناصر حزب الله في لبنان.

يشار إلى أن عمليات الاغتيال تلك تأتي ضمن سلسلة طويلة من المساعي الإسرائيلية السابقة من أجل تعطيل البرنامج النووي الإيراني، سواء عبر التصفيات أو عمليات التخريب السيبرانية التي طالت أكثر من مرة منشآت نووية حساسة في إيران.

من ناحية أخرى أكد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أن شروط بلاده لعقد مفاوضات غير مباشرة مع الولايات المتحدة، تعتمد بالدرجة الأولى على رفع العقوبات، واحترام حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وذلك قبل بحث مسألة تفعيل آلية «سناب باك» المقررة في أكتوبر.

ونقل عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، يعقوب رضا زاده، عن عراقجي قوله إن المفاوضات مع روسيا حول القضايا النووية تم التخطيط لها.

كما أضاف أنه ستُعقد محادثات بين إيران والترويكا الأوروبية يوم الجمعة المقبل في إسطنبول، على مستوى نواب وزراء الخارجية، وفق وكالة إرنا الإيرانية.

وذكر رضا زاده أن نواب البرلمان أكدوا على أهمية الحفاظ على قوة البلاد، وعلى ضرورة أن يعكس الفريق الدبلوماسي في المحادثات الجارية القدرات الدفاعية والرادعة لإيران.

جاء ذلك خلال اجتماع لجنة الأمن القومي الذي عُقد أمس الثلاثاء، واستضاف وزير الخارجية عباس عراقجي، ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، محمد إسلامي، حيث بحث مسار المفاوضات النووية ودور القوة الصاروخية الإيرانية كورقة ضغط، إضافة إلى التأكيد على أهمية القدرات الدفاعية للبلاد.

يذكر أن باريس أعلنت أن وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي أبلغوا الخميس الماضي نظيرهم الإيراني عزمهم على إعادة تفعيل عقوبات الأمم المتحدة على بلاده إذا لم تُحرز تقدما على صعيد التوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي.

وقالت وزارة الخارجية الفرنسية إن الوزراء الأوروبيين أكدوا للوزير الإيراني عباس عراقجي «تصميمهم على استخدام آلية (سناب باك) التي تسمح بإعادة فرض كل العقوبات الدولية على إيران، في حال عدم إحراز تقدّم ملموس» على طريق التوصّل «بحلول نهاية الصيف» إلى اتفاق بشأن برنامج طهران النووي.

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، قال الاثنين، إنه «لا موعد محددا أو موقعا محددا الآن»، لعقد أي لقاء جديد بين وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، والمبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف.

وشدد بقائي خلال مؤتمر صحافي على أن طهران لن تدخل في أي عملية دبلوماسية إذا لم تكن نتائجها مضمونة سلفاً.

ورداً على سؤال بشأن شروط طهران لاستئناف التفاوض، قال بقائي إن طهران دخلت المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة بجدية، ولكن إسرائيل «ارتكبت جريمة ضد إيران»، قبل الجولة السادسة من التفاوض، في إشارة إلى الحرب التي شنتها إسرائيل على إيران في 13 يونيو.

وتابع: «ما لم نطمئن إلى جدوى وفعالية الدبلوماسية، فلن ندخل في مثل هذا المسار».

وعقد عراقجي وويتكوف 5 جولات من المحادثات حول النووي الإيراني منذ أبريل الماضي، قبل أن تشن إسرائيل ضربات على إيران في 13 يونيو أدت إلى اندلاع حرب استمرت 12 يوما، وذلك قبل الجولة السادسة من التفاوض.

بريطانيا تستعد لاستضافة أول قمة أعمال مع القارة الأفريقية

ناطحات السحاب في الحي المالي مرسخة مكانة لندن كواحدة من أبرز العواصم الاقتصادية بالعالم

«وكالات» : أعلن رئيس بلدية لندن صادق خان عن تنظيم أول قمة من نوعها العام المقبل تهدف إلى تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين العاصمة البريطانية والقارة الأفريقية.

ويسعى منظمو القمة إلى استقطاب رواد الأعمال والمستثمرين وممثلي حكومات أفريقية، إلى جانب مجموعات تجارية وبورصات من مختلف أنحاء القارة، للترويج للندن كمركز عالمي محتمل لتوسع الشركات الأفريقية واستثماراتها.

ووفقا لتحليل صادر عن مكتب لندن وشركائها -وهو هيئة رسمية تُعنى بالترويج لمدينة لندن عالميا في السياحة والاستثمار والتعليم- بالاعتماد على بيانات المكتب الوطني للإحصاء وصندوق النقد الدولي.

ومن المتوقع أن يبلغ حجم التجارة الثنائية بين المملكة المتحدة والقارة الأفريقية نحو 62 مليار جنيه إسترليني بحلول عام 2030.

كما أظهرت المؤشرات نموا بنسبة 40 في المئة في القطاع التكنولوجي بالقارة منذ عام 2019، في حين صُنّفت مدينة لاغوس النيجيرية أبرز مركز تكنولوجي ناشئ عالميا.

منذ عام 2013 حافظت لندن على موقعها كأبرز وجهة أوروبية لاستثمارات أفريقيا الأجنبية المباشرة بعدما استقطبت 72 مشروعا استثماريا أفريقيا، لتحتل المرتبة الثانية عالميا كأكثر المدن جذبا للاستثمارات الأفريقية خارج القارة.

وفي سياق جولته الأخيرة زار خان عددا من العواصم والمدن الكبرى مثل لاغوس وأكرا وجوهانسبرغ وكيب تاون، بهدف «بناء جسور جديدة مع القارة الأفريقية تعود بالنفع المشترك»، وفق تصريحاته الرسمية.

ورافق خان وفد تجاري يضم 27 شركة مقرها لندن تسعى إلى توسيع أعمالها واستكشاف فرص النمو في الأسواق الأفريقية.

وفي هذا السياق، قال خان «سواء تعلق الأمر بالشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا أو الخدمات التجارية والمالية فإن لندن تتمتع بموقع مؤهل للاستفادة من النمو الذي تشهده أفريقيا».

وأكد أن تعزيز الروابط مع أفريقيا يشكل محورا رئيسيا في إستراتيجية لندن التجارية الدولية، مشيرا إلى أن هذا التعاون من شأنه الإسهام في خلق آلاف الوظائف النوعية خلال السنوات الخمس المقبلة وما بعدها.

الأمم المتحدة: انتشار الكوليرا يفاقم الأزمة الإنسانية في السودان

عائلات نازحة فرت من ولاية سنار في جنوب شرق السودان ولجأت إلى ولاية كسلا

«وكالات» : حذرت الأمم المتحدة من استمرار تدهور الوضع الإنساني في السودان، حيث يهدد تفشي وباء الكوليرا وموجات النزوح الناجمة عن الفيضانات ونقص المساعدات حياة الناس في أنحاء متفرقة من البلاد.

وقد شهدت منطقة «طويلة» في ولاية شمال دارفور تسجيل أكثر من 1300 حالة إصابة بالكوليرا في أسبوع واحد فقط، في ظل نقص كبير في الموارد الطبية. وتستضيف منطقة طويلة آلاف النازحين، الذين فر معظمهم من الهجمات المميتة على مخيم زمزم المنكوب بالمجاعة بالقرب من الفاشر في منتصف أبريل الماضي.

وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أن شركاء الأمم المتحدة على الأرض يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة في المنطقة، محذرا من ازدياد التحديات مع حلول موسم الأمطار.

وقد أقام الشركاء المحليون والدوليون مراكز لعلاج الكوليرا، لكن الإمكانات الحالية بعيدة كل البعد عن أن تكون كافية للتعامل مع تزايد عدد الحالات، وفقا للمكتب الأممي، الذي أكد الحاجة الفورية لموارد إضافية تشمل المزيد من مراكز العلاج، والمرافق الصحية المتنقلة، وسيارات الإسعاف، وأدوات إدارة النفايات.

وفي غضون ذلك، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بنزوح أكثر من 1400 شخص بسبب الفيضانات التي أعقبت الأمطار الغزيرة في ولاية كسلا، شرقي السودان وتسببت في تدمير أكثر من 280 منزلا.

وقد وجدت بعثة تقييم سريع للاحتياجات أجراها مكتب أوتشا والشركاء في المجال الإنساني أن الأشخاص الذين عادوا إلى قراهم يضطرون للاعتماد على برك المياه المفتوحة الملوثة بالنفايات والملوثات الأخرى، لعدم توفر أي مصدر آخر للمياه؛ الأمر الذي يزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه.

أما في ولاية النيل الأبيض، فقد بدأ العديد من السكان في العودة إلى منازلهم في محلية أم رمتة. وقد وجد تقييم أجراه مكتب أوتشا والشركاء في المجال الإنساني الأسبوع الماضي أن هناك حاجة ماسة لدعم الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة.

كما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتزايد أعداد الناس العائدين إلى ولايتي الخرطوم والنيل الأزرق، حيث بدأت السلطات في استعادة الخدمات الأساسية. وعلى الحدود الشمالية للسودان، ارتفعت أعداد العائدين من مصر.

وأفادت المنظمة الدولية للهجرة بعودة ما يقرب من 200 ألف شخص إلى السودان حتى الآن هذا العام.

وتقول المنظمة الدولية للهجرة إنه منذ نوفمبر من العام الماضي، عاد أكثر من 1.3 مليون شخص إلى مناطقهم الأصلية.

وحذر المكتب الأممي من أن العائدين يواجهون تحديات خطيرة، لا سيما من التهديد الذي تشكله الذخائر غير المنفجرة، وغالبا ما تؤدي هذه الظروف إلى عودة العائلات إلى مواقع النزوح، وهذا يقوض استدامة هذه الجهود.

ويخوض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ منتصف أبريل 2023 حربا أسفرت عن مقتل أكثر من 20 ألف شخص ونزوح ولجوء نحو 15 مليونا، بحسب الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بينما قدّرت دراسة أعدتها جامعات أمريكية عدد القتلى بنحو 130 ألفا.

وبدأت مساحات سيطرة قوات الدعم السريع تتناقص بشكل متسارع في مختلف ولايات السودان لصالح الجيش، الذي وسّع من نطاق انتصاراته لتشمل الخرطوم وولاية النيل الأبيض.

المبعوث الأمريكي برّاك عقب لقائه نبيه بري : الاجتماع كان ممتازاً

المبعوث الأمريكي توم براك في مؤتمر صحافي من بيروت

«وكالات» : أكد المبعوث الأمريكي توم برّاك عقب لقائه رئيس مجلس النوب اللبناني نبيهٍ بري أن الاجتماع كان ممتازا، وفق تعبيره.

وأضاف براك من بيروت أمس الثلاثاء، أن بلاده مستمرة في العمل لمساعدة لبنان.

وأفادت مصادر بأن الاجتماع الذي عقد في بيروت استمر ساعة ونصف، ورفع عناوين إيجابية، لكن المبعوث الأمريكي لم يتحدث على شكل مؤتمر صحافي.

وأضافت المصادر أن الموفد الأمريكي أبدى تفاؤله بالجولة الثالثة من المحادثات في لبنان، مشددا على أن الإدارة الأمريكية لم تتخلَ عن لبنان.

ورداً على سؤال عن عدم تقديمه ضمانات، قال الموفد إن المشكلة ليست في الضمانات، بل في أن التقدم مستمر، داعياً إلى التحلي بالأمل، ومؤكداً أن «كل شيء يتجه نحو الأفضل، والمنطقة تسير نحو الاستقرار».

وأشارت المصادر إلى أن الاجتماع، من خلال التصريحات الصادرة، يدل على أجواء إيجابية.

أما بالنسبة إلى «الورقة»، فقد تضاربت الروايات؛ فبينما قال البعض إن رئيس مجلس النواب نبيه بري قدم ورقة منفصلة، فيما أكد آخرون أنها ورقة موحدة، لكن النقاش يأخذ منحى مختلفا في التفاصيل مقارنة بما يُطرح مع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

والتقى المبعوث الأمريكي توم برّاك رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري في بيروت غداة تسلم الأخير مذكرة شاملة من الرئاسة اللبنانية لتطبيق تعهدات لبنان بعد وقف إطلاق النار في نوفمبر الماضي.

وكان المبعوث الأمريكي قد التقى رئيس الحكومة نواف سلام ورئيس الجمهورية جوزيف عون الذي سلّمه باسم الدولة اللبنانية «مشروع المذكرة الشاملة لتطبيق ما تعهّد به لبنان منذ اتفاق وقف الأعمال العدائية»، في وقت لا يزال فيه حزب الله يتمسك بموقفه الرافض بحث سلاحه من دون وقف الانتهاكات الإسرائيلية والانسحاب من الأراضي المحتلة.

وكان رئيس الجمهورية قد سلّم الموفد الرئاسي الأمريكي، باسم الدولة اللبنانية، خلال استقباله في القصر الرئاسي بحضور السفيرة الأمريكية لدى لبنان ليزا جونسون، مشروع المذكرة الشاملة لتطبيق ما تعهد به لبنان منذ إعلان 27 نوفمبر/تشرين الأول 2024، حتى البيان الوزاري للحكومة اللبنانية، مروراً بخطاب القسم.

وتتضمن المذكرة، حسب بيان رئاسة الجمهورية، «تأكيد الضرورة الملحة لإنقاذ لبنان، عبر بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها بقواها الذاتية دون سواها، وحصر السلاح في قبضة القوى المسلحة اللبنانية وحدها».

بالإضافة إلى «تأكيد مرجعية قرار الحرب والسلم لدى المؤسسات الدستورية اللبنانية. كل ذلك، بالتزامن والتوازي مع صون السيادة اللبنانية على حدودها الدولية كافة، وإعادة الإعمار وإطلاق عملية النهوض الاقتصادي، بضمانة ورعاية من أشقاء لبنان وأصدقائه في العالم، بما يحفظ سلامة وأمن وكرامة كل لبنان وجميع اللبنانيين».

بدوره قال برّاك بعد لقائه سلام إن «نزع سلاح حزب الله مسألة داخلية للغاية»، مشيراً إلى أن عدم تسليم هذا السلاح سيكون «مخيباً للآمال»، لكن «لن تكون هناك عواقب» من جانب الولايات المتحدة على لبنان.

وأضاف في مؤتمر صحافي: «القادة كانوا أكثر من متعاونين»، مشيراً إلى أن «الإصلاحات الجارية... معقولة بشكل لافت، ومهمة»، لكنه لفت في الوقت نفسه إلى أن اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان بين حزب الله وإسرائيل «لم ينجح».

وأوضح: «ليست لدينا أجوبة عن كل الأسئلة التي لديكم، لكن يجب أن نؤكد ضرورة التركيز وإعادة الاستقرار إلى لبنان والأمل في المنطقة، وسنستمر على هذه الطريق».

قادة 5 دول يجتمعون في تشيلي لمواجهة تصاعد اليمين بالغرب

«وكالات» : دعا رؤساء تشيلي وأوروغواي والبرازيل وكولومبيا ورئيس وزراء إسبانيا إلى تجديد مفهوم تعدد الأقطاب في قمة بالعاصمة التشيلية سانتياغو عقدت بهدف «التصدي للتضليل الإعلامي وأيديولوجيات اليمين المتطرف».

وتعهد الرئيس التشيلي غابريال بوريتش والأوروغوياني ياماندو أورسي والبرازيلي لولا دا سيلفا والكولومبي غوستافو بيترو ورئيس وزراء إسبانيا بيدرو سانشيز بالاجتماع في إسبانيا العام المقبل لـ«تشكيل جدار صد ضد التسلط والاستقطاب في العالم».

وفي الصيف الماضي، حققت الأحزاب المنتمية لليمين المتطرف (أقصى اليمين) مكاسب كبيرة في انتخابات البرلمان الأوروبي، وخصوصا في دول كبرى مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

وحصلت أحزاب اليمين المتطرف في كل من إيطاليا وفرنسا على المركز الأول في عدد المقاعد، في حين احتلت هذه الأحزاب المركز الثاني في ألمانيا وهولندا.